كلمة الجمهورية اليمنية

في الدورة السادسة والسبعين للجنة التنفيذية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

جنيف، 6 – 10 أكتوبر 2025

السيد الرئيس..

سعادة المفوض السامي فليبو غراندي..

أصحاب المعالي والسعادة...

السيدات والسادة...

إسمحوا لي في البداية أن أعرب باسم حكومة وشعب الجمهورية اليمنية عن بالغ التقدير للمفوض السامي على جهوده المستمرة في حماية اللاجئين ومساندتهم، وعلى تقريره الأخير الذي يعكس التقدم المحرز والتحديات المستمرة في العالم. إننا نثمن دوره المميز خلال فترة ولايته، ونؤكد دعمنا لمبادراته حتى نهاية ولايته المقررة في ديسمبر المقبل.

السيد الرئيس..

دخلت الحرب في اليمن عامها الحادي عشر والتي تسببت في تدمير واسع للبنية التحتية وانهيار الخدمات العامة وتدهور الوضع الإنساني. ورغم كل ذلك، أظهر الشعب اليمني صموداً استثنائياً وهو يتحمل أعباء أكثر من أربعة ملايين نازح داخلي، إضافة إلى ملايين المواطنين الذي يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه ما زالت بلادنا تستقبل مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين من جنسيات مختلفة يعاملون جميعاً بإنسانية دون تمييز، إيماناً من اليمن بأن إنسانيته ليست مشروطة بظروفه

القاسية. ومع ذلك، فإن اليمن تحتاج إلى **دعم دولي مالي وتقني وسياسي ملموس** لتمكينها من توفير الحماية وإعادة الإعمار وتنفيذ برامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج بشكل آمن وكريم.

السيد الرئيس..

كما أظهر تقرير المفوضية، فإن التغيير السياسي في بعض الدول الإقليمية، مثل سوريا، يمكن أن يفتح المجال أمام **عودة طوعية وآمنة للاجئين والنازحين داخليًا** . هذه التجارب تؤكد أن التعاون الدولي والدبلوماسي، إضافة إلى الدعم الفني والمالي، أساسي لتحقيق الاستقرار وحماية اللاجئين. ونحن في اليمن نأمل أن يتحقق دعم مماثل يمكن بلادنا من مواصلة أداء دورها كملاذ آمن للاجئين والمهاجرين، وتحقيق برامج إعادة الإدماج بطريقة كريمة.

السيد الرئيس..

في المنتدى العالمي للاجئين عام 2023، قدّم اليمن عشرة تعهدات رئيسية – وهو العدد الأكبر على مستوى المنطقة – شملت إصلاحات قانونية ومؤسسية، منها تولي الحكومة مسؤولية تسجيل اللاجئين واعتماد إطار قانوني وطني لحمايتهم. ورغم التحديات غير المسبوقة، فإننا ماضون في تنفيذ هذه الالتزامات، لكن ذلك يتطلب **دعماً دولياً قوياً ومستداماً**، خصوصًا على المستويين المالي والتقني.

السيد الرئيس..

إن **السلام هو المدخل الحقيقي والوحيد لازدهار اليمن** .والالتزام بمبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات يظل جوهر الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ويمثل السبيل الأمثل لمساندة جهودنا. إن بلادنا تستضيف اليوم **أكثر من نصف مليون مهاجر ولاجئ وطالب لجوء، معظمهم من أشقائنا في القرن الإفريقي**، وهم بحاجة ماسة إلى الدعم والمساعدة، وهو عبء يتجاوز قدرة اليمن على تحمله بمفرده. ومن هنا فإننا نناشد المجتمع الدولي توفير

دعم ملموس مالي وتقني وسياسي يمكّن اليمن من إعادة البناء والوفاء بالتزاماته الوطنية والدولية ومواصلة دوره كملاذ آمن لكل من يبحث عن الحماية.

السيد الرئيس..

لا يمكننا الحديث عن المأساة الإنسانية الناجمة عن النزوح واللجوء دون التطرق لما يتعرض له المدنيون في غزة من حرب إبادة وتجويع وتهجيز من قبل الإحتلال الإسرائيلي، حيث تزهق الأرواح البريئة وتدمر المنازل والبنية التحتية دون رادع. إن استمرار إزدواحية المعايير في تطبيق القانون الدولي يقوض أسس النظام الدولي ويهدر كرامة الإنسان.

وفي الختام، لا يمكن أن نتجاهل اليوم أن التغير المناخي أصبح عاملاً مضاعفاً للأزمات الإنسانية، إذ تسبب الكوارث المناخية المتكررة من جفاف وفيضانات وأعاصير في فقدان سبل العيش وتدمير الأراضي الزراعية، وهو ما يدفع بالمزيد من الناس إلى النزوح واللجوء. في اليمن، حيث يواجه ملايين السكان أزمات النزوح والصراع، فإن آثار التغير المناخي تزيد من هشاشة المجتمعات المضيفة التي تعاني أصلاً من شح الموارد وضعف الخدمات. إن هذا الوضع يفاقهم التوترات ويضعف قدرة الدولة والمجتمع الدولي على الإستجابة. ومن هنا، فإن أي مقاربة جادة لحماية اللاجئين والنازحين يجب أن تدمج العمل المناخي كجزء لا يتجزأ من الإستجابة الإنسانية والتنموية، لضمان بناء القدرة على الصمود وحماية الإستقرار المجتمعي.

وشكرًا لكم.